المحور الأول: مدخل مفاهيمي للنقود

أولا: نشأة النقود

مرت المجتمعات الإنسانية بثلاث مراحل أساسية في مجال استخدام النقود وهي:

1- مرحلة الاكتفاء الذاتي: كانت حاجيات المجتمعات البدائية بسيطة ومحدودة، وكان الغرض من الإنتاج هو الاستهلاك المباشر، ولم يكن هناك فائض من الإنتاج وبالتالي لم تظهر الحاجة إلى التبادل بين أفراد القبيلة، ولا إلى وسيلة لتسهيل عملية التبادل(النقود) لذلك سميت هذه المرحلة بمرحلة الاكتفاء الذاتي.

2- مرحلة المقايضة: مع تطور أدوات ووسائل الإنتاج وظهور أنشطة اقتصادية جديدة ظهر التقسيم الاجتماعي للعمل على أساس المشاعيات، ونتيجة للتخصص وتقسيم العمل ازدادت إنتاجية العمل وظهر الفائض في الإنتاج وهو ما أدى إلى ظهور الحاجة إلى تبادل ذلك الفائض بين المشاعيات المختلفة أو ما يعرف بالمقايضة التي تعني تبادل سلعة بسلعة، لكن بمرور الزمن وتطور حاجيات الأفراد ظهرت عدة مشاكل وعيوب لنظام المقايضة وهي:

- عدم وجود وحدة قياس لتحديد أسعار السلع والخدمات
- صعوبة إيجاد التوافق بين رغبات المتعاملين في السوق (البائع والمشتري)
- صعوبة تجزئة بعض السلع حيث أن عدم إمكانية تجزئة بعض السلع يؤدي إلى صعوبة مقايضتها بسلع أخرى أصغر منها أو أقل قيمة
- صعوبة استخدام بعض السلع كوسيلة للتبادل أو كمستودع للقيمة والاحتفاظ بها بسبب سرعة تلفها أو كبر حجمها

3- مرحلة الاقتصاد النقدي: نتيجة لصعوبات المقايضة كان لزاما على المجتمعات البشرية إيجاد وسيلة لتسهيل عملية التبادل ويكون مقياسا تنسب إليه قيم جميع السلع والخدمات، وتكون مقبولة لدى كافة أفراد المجتمع، وتكون وسيلة للمدفوعات الآجلة، وقد كانت بعض السلع كالملح والشاي والجلود من أولى الوسائل التي استعملت كوسيلة لتسهيل التبادل وكانت تسمى هذه السلع بالنقود السلعية إلى أن ظهرت بعدها الأشكال الأخرى للنقود (

النقود المعدنية، الورقية،...إلخ) وهو ما يعني التحول من اقتصاد المبادلة إلى الاقتصاد النقدي.

ثانيا: تعريف النقود

تعرف النقود في الوقت الحاضر بدلالة وظائفها، حيث يقال أن النقود هي كل ما تفعله النقود«Money is what Mony Does» فهي أي شيء يحظى بالقبول العام بحكم القانون في الوفاء بالالتزامات، ويستخدم كوسيط في التبادل، وكوحدة للحساب ومخزن للقيم، وأداة لتسوية المدفوعات الآجلة.

كما تعرف أيضا على أنها: كل شيء يقبله الجميع قبولا عاما بحكم العرف أو القانون أو قيمة الشيء نفسه ويكون قادرا على أن يكون وسيطا في عمليات التبادل المختلفة للسلع والخدمات ويكون صالحا لتسوية الديون وإبراء الذمم.

ثالثا: خصائص النقود

تتميز النقود بمجموعة من الخصائص أبرزها:

- تتمتع النقود بالقبول العام لأفراد المجتمع وتحوز ثقتهم وتتميز بصفة الإلزام في الحصول على السلع والخدمات وتسوية وقضاء الديون
- تماثل الوحدات النقدية: حيث أن وحدات النقود ذات القيمة الواحدة، يشترط تماثلها تماما، وإلا أعطي لبعض وحدات النقود قيمة أكبر من الوحدات الأخرى (أي سيوجد أكثر من ثمن للسلعة أو الخدمة الواحدة)
- سهولة حملها: أي أن تكون صغيرة الحجم وخفيفة الحجم
- قابليتها للتجزئة: أي إمكانية انقسام الوحدة الكبيرة إلى عدة وحدات صغيرة، وهذا ما يسهل عمليات البيع والشراء للسلع ذات القيمة المنخفضة
- الثبات النسبي في القيمة: حيث أن كثرة تغير القوة الشرائية لها يعرضها للكثير من التقلبات ويزعزع من ثقة الأفراد فيها، وبالتالي لا تقوم ببعض وظائفها الهامة
- أن تكون قابلة للاستمرار: أي أنها تصنع من مواد تتحمل كثرة تداولها لفترة طويلة ولا تتعرض للتلف.

رابعا: وظائف النقود

تتمثل وظائف النقود فيما يلي:

1- **النقود وسيط للتبادل:** هي أقدم وظيفة للنقود، وبها تم التغلب ولو جزئيا على صعوبات المقايضة حيث انفصلت عمليتي البيع والشراء ودخلت النقود كأحد البديلين في كل صفقة على حدا فأصبح من يقدم النقود يسمى مشتريا ومن يتقاضاها مقابل ما يعرضه من مبلغ وخدمات يسمى بائعا وتسمى هذه النقود المقدمة ثمنا، ويشترط لقيام النقود بهذه الوظيفة تمتعها بالقبول العام من جميع أفراد المجتمع

2- **النقود كمقياس للقيم ووحدة للحساب:** من أهم مشاكل نظام المقايضة هو عدم وجود مقياس مشترك للقيم أو وحدة لحساب القيم الاقتصادية للسلع والخدمات، والنقود تستطيع أن تؤدي هذه الوظيفة في قياس القيم الاقتصادية بما يجعل هناك سهولة في عملية التبادل والتعبير عن قيم كافة السلع والخدمات بوحدات قيمية واحدة، حيث تستخدم وحدة النقد (الدينار مثلا) ومضاعفاتها كمقياس لقيم السلع والخدمات

ويلاحظ أن استخدام وحدة النقد في تحديد القيم يعني أيضا أنها تستخدم كوحدة للحساب أو سوف يتم على أساسها تحديد قيم كافة السلع والخدمات والأصول والخصوم والإيرادات والنفقات والدخول والمصروفات على اختلاف أنواعها، كما أنه يمكن على أساسها استخدام الحسابات المكتوبة لتقدير وحصر الثروات وكافة القيم الاقتصادية.

3- **النقود كمستودع للقيمة:** وظيفة النقود كمستودع للقيمة هي امتداد لوظيفتها كوسيط للتبادل فعندما يحصل أحد الأفراد على نقود نتيجة لبيع سلع أو خدمات قد يستخدم تلك النقود في شراء سلع وخدمات أخرى في نفس الوقت وقد يدخر جانبا من النقود التي يحصل عليها وينفق الجزء الآخر.

وليس من الضروري لمن يحصل على النقود أن ينفقها في الحال إنما قد يدخر جزء منها لإنفاقه لاحقا أو لمقابلة احتياجات طارئة، بالتالي فإن النقود في هذه الحالة تقوم بوظيفة

الاحتفاظ بالقيمة، خاصة وأنها تتميز بسهولة حفظها، كما أنها تجنب الفرد في الوقت ذاته تكاليف التخزين، بالإضافة إلى أن حفظها قد يعرضها للتلف

ولقيام النقود بهذه الوظيفة على الوجه الأكمل يشترط أن تحتفظ بقيمتها النسبية لفترة أطول.

4- **النقود وسيلة لتسوية المدفوعات الآجلة:** بالإضافة إلى إمكانية استخدام النقود كأداة لتسوية المعاملات العاجلة، فإنه يمكن استخدامها كوسيلة لتسوية المعاملات الآجلة.

وفي حقيقة الأمر أنه في ظل اقتصاد متطور يكون النشاط الاقتصادي قائم على ملايين التعاقدات التي تنطوي على تعهدات بالسداد الآجل سواء لجزء من دين أو قرض أو فائدة، أي أننا نتحدث عن دور مستقبلي للنقود(أي استخدام النقود للوفاء بتلك التعهدات)، ولكن استخدام النقود لتسوية المدفوعات الآجلة مرتبط بالاستقرار النسبي في قيمتها، وقد ازدادت أهمية هذه الوظيفة مع تطور وسائل الائتمان، وأساليب البيع بالأجل، وإجراء التعاقدات الآجلة.

خامسا: أنواع النقود

1- **النقود السلعية:** تمثل هذه النقود أول مرحلة من مراحل انتقال المجتمعات الإنسانية من اقتصاديات المقايضة المباشرة إلى اقتصاديات التبادل على أساس اعتماد سلعة معينة تتميز بمواصفات محددة وتحظى بقبول عام من قبل جميع أطراف المبادلات.إذ أن النقود السلعية هي وسيلة لها قيمة ذاتية هي القيمة الاستعمالية للسلعة التي تتكون منها والتي تحتفظ بها سواء استعملت كنقود أم لم تستعمل. تمييزا لها عن القيمة التي حصلت عليها نتيجة قبولها العام كوسيلة للمبادلة.

رغم أن هناك العديد من السلع التي استعملت كنقود في فترات مختلفة إلا أن السلع التي سادت في نهاية الأمر كنقد تلك التي اتصفت بالخصائص التي سهلت عملية التبادل وتتمثل هذه الخصائص في:

أ- الديمومة: صفة تسمح للمستهلك بالاحتفاظ بالسلعة على مدى فترات زمنية طويلة نسبيا دون تأثر قيمتها التبادلية أو تلفها

ب- قابليتها للتجزئة: وهي صفة مهمة يجب توفرها في أي سلعة كوحدة قياس لقيم السلع الأخرى، لأجل أن تتوافق وحداتها مع السلع الأخرى

ج- إمكانية حملها ونقلها: وهي صفة مهمة أيضا من أجل توفرها في الأسواق وفي الوقت المناسب

لكن نظام النقود السلعية واجه العديد من الصعوبات أهمها:

- ارتفاع نفقات النقل والتخزين خاصة أن بعض النقود السلعية يتطلب شروطا خاصة في التخزين
- عدم إمكانية تجزئة بعض النقود السلعية لتحقيق المبادلات الاقتصادية البسيطة
- تعرض بعض أنواع السلع التي تستخدم كنقود إلى التلف والفساد بمرور الزمن

2- **النقود المعدنية:** نتيجة للصعوبات السالفة الذكر التي واجهت المجتمعات البشرية في استخدامها لبعض السلع كنقود ظهر الشكل الثاني للنقود وهي النقود المعدنية. وقد استعملت بعض المعادن في العصور القديمة كالبرونز والنحاس نظرا لتميزها عن غيرها من السلع، ومع اتساع نطاق حجم المبادلات التجارية وتطور التبادل التجاري الخارجي أستخدم معدن الفضة في التداول، ومن ثم أستخدم الذهب، وقد تميز هذين المعدنيين بمجموعة من الخصائص جعلت منهما الأقدر على القيام بوظائف النقود، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

- يمثلان قيمة مرتفعة نسبيا نظرا لندرتهما مما يجعل وزنا بسيطا من أيهما يمثل قيمة كبيرة
- قابلين للتجزئة دون أن يتعرضا لخسارة في القيمة
- قابلان للتخزين دون تلف
- تمتعهما بصفة القبول العام لدى جميع أفراد المجتمع ويصعب الغش فيهما
- سهولة نقلهما نظرا لخفة وزنهما بالمقارنة مع المعادن الأخرى.

وقد عرفت النقود المعدنية في تطورها ثلاثة أشكال رئيسية وهي:

- **النقود الموزونة:** استخدمت المعادن النفيسة في البداية على شكل سبائك وكان من الضروري أن توزن السبيكة مع كل عملية لمعرفة قيمتها من خلال استخدام موازين

حساسة حيث كان المتعاملون يحملونها معهم بصفة دائمة لمعرفة وزن السبائك المستعملة في تسوية المعاملة.

- **النقود المعدودة (المحسوبة)**: في هذه المرحلة يتم تشكيل قطع نقدية صغيرة من المعادن النفيسة، يحدد عليها وزنها وعيارها، وأصبحت النقود تعد ولا توزن، وقد كانت هذه النقود معرضة للغش في الوزن والعيار ما دام بإمكان الأفراد سكها.
- **النقود المسكوكة أو المضروبة**: خوفا من احتمالات الغش والتزوير في وزن وعيار المعدن النفيس محل التعامل قامت السلطات العليا في المجتمع قديما بسك النقود، وأصبحت هذه المسكوكات تضرب بخاتم معين وكان هذا الخاتم بمثابة ضمان من السلطة الحاكمة بما تحتويه هذه المسكوكات من معادن نفيسة، حيث كان يظهر الوزن والعيار على وجه كل قطعة نقدية، هذه القطع كانت تسمى المسكوكات النقدية.

3- **النقود الورقية**: مع ظهور العصر التجاري، واتساع حجم المبادلات التجارية المحلية والدولية كان التجار يحملون كميات كبيرة من النقود الذهبية والفضية لتسوية المبادلات التجارية ونظرا للمخاطر التي يتعرضون لها (السرقة مثلا) توصلوا إلى طريقة جديدة لتسوية تلك المبادلات وذلك بإيداع ما لديهم من فضة أو ذهب لدى الصاغة في البداية مقابل إعطائهم وصل استلام (سندا) بالمبلغ المودع مضمونا بالكامل من قبل الصاغة أو الصراف، ويتم تداول هذا الوصل أو السند بين الأفراد عن طريق التظهير. الأمر الذي ساعد على استخدامها كنقود رمزية مدعمة بالذهب والفضة.

ثم تولت الدولة بنفسها الإشراف على إصدار هذه الأوراق القابلة للتحويل، حيث كان يمثلها غطاء كامل بمقدار قيمتها من المعدن النفيس.

ومع تطور المبادلات التجارية ظهرت الحاجة إلى المصارف بالإضافة إلى قبولها الودائع ومنحها القروض تقوم أيضا بالإقراض، ويعطي المصرف لأصحاب الودائع وثائق أو سندات يتعهد فيها أن يدفع لحاملها كما معينا من النقود المعدنية (الذهب والفضة)، ومع مرور الزمن أصبحت هذه السندات المصرفية تتداول من يد إلى أخرى دونما الحاجة إلى تظهير نظرا لما تتمتع به من ثقة وقبول عام. وهكذا أخذت السندات المصرفية تحل محل النقود الذهبية والفضية في التداول.(نقود نائبة)

وفي مرحلة تالية، ونتيجة لكثرة المعروض من النقود الورقية إلى المستوى الذي لا يمكن للمخزون المحلي من الذهب أن يقابلها، وعجز المصارف المركزية عن الوفاء بتعهداتها، أصدرت الدولة قانونا يلزم الأفراد بقبول وتداول النقود الورقية، دون أن يكون للأفراد الحق في استبدالها بالذهب والفضة وأصبح لها قوة إبراء غير محدودة بحكم القانون.

وحصرت الحكومة عمليات الإصدار النقدي غير المغطى في هيئات محددة، وتحت إشراف الحكومة خشية أن يترتب على هذه الإصدارات آثار سلبية على الاقتصاد القومي، ثم أعطى حق الإصدار للمصرف المركزي.

4- **النقود المساعدة:** وهي النقود التي تصدرها وزارة المالية في شكل قطع نقدية (برونز مثلا) تكون مهمتها القيام بمساعدة النقود الورقية في تسهيل عمليات المبادلات ضئيلة القيمة.

5- **النقود الائتمانية:** يطلق عليها نقود الودائع أو النقود الكتابية وتعتبر أهم أنواع النقود لأنها تمثل وسيلة هامة للدفع، كما تشكل نسبة مرتفعة من إجمالي النقود المتداولة في الدول ذات الأنظمة المصرفية الحديثة، وتتكون نقود الودائع من الودائع الجارية أو الحسابات الجارية التي يطلق عليها ودائع تحت الطلب وهذه الودائع يتم تداولها ونقلها من شخص إلى آخر عن طريق أمر بالدفع أو التحويل لمصلحة حامله بواسطة الشيكات، ولا يمكن هنا أن نتصور أن نقود الودائع هي الشيكات، بل إن الشيك هو وسيلة دفع وليس نقدا(أمر بالدفع) فنقود الودائع هي الحسابات المفتوحة الجارية وعمليات التحولات وبالتالي إنشاء النقود يحصل نتيجة تكرار عمليات الإيداع والإقراض للبنوك التجارية. ومن مزايا هذه النقود عدم قابليتها للضياع أو السرقة وكذا سهولة نقلها.

6- **النقود الالكترونية:**

تعرف النقود الالكترونية على أنها: قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة.

خصائص النقود الالكترونية: تتميز النقود الالكترونية بالخصائص التالية:

- النقود الالكترونية قيمة مخزنة إلكترونيا: فهي خلافا للنقود القانونية عبارة عن بيانات مشفرة يتم وضعها على وسائل إلكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية أو على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي؛

- النقود الالكترونية ليست متجانسة حيث أن كل مصدر يقوم بخلق نقود إلكترونية مختلفة، فقد تختلف هذه النقود من ناحية القيمة وقد تختلف أيضا حسب عدد السلع والخدمات التي يمكن أن يشتريها الشخص بواسطة هذه النقود؛
- سهولة الحمل: تتميز النقود الالكترونية بسهولة حملها نظرا لخفة وزنها وصغر حجمها ولهذا فهي عملية أكثر من النقود العادية؛
- النقود الالكترونية هي نقود خاصة على عكس النقود القانونية التي يتم إصدارها من قبل البنك المركزي فإن النقود الالكترونية يتم إصدارها في غالبية الدول عن طريق شركات أو مؤسسات خاصة؛
- النقود الالكترونية ثنائية الأبعاد: إذ يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون وجود طرف ثالث بينهما.